



التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية
.مقاربة سوسيو أنثروبولوجية.

د. عز الدين الخطابي *

مما لاشك فيه أن المجتمع المغربي يندرج ضمن المجتمعات الانتقالية والإشكالية المتأرجحة بين أوضاع متعارضة ومتناقضة، لكنها متعايشة في نفس الوقت (تقليد / حداثة ، تراتب/ مساواة ، عرف / قانون ...إلخ)(1) فهو مجتمع تتصارع في إطاره قوى التغيير والمحافظة ، بحيث تتجلى مظاهر هذا الصراع عبر مستويات متعددة : قيمية ، اقتصادية ، سياسية وإعلامية ... إلخ وهو ما يجعل العلاقات بداخله متشابكة ومعقدة ، ويجعل أمر معرفة طبيعته وخصوصيته مسألة صعبة . فما هي أبرز النظريات التي حاولت مقاربة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية ؟

لنشر في البداية إلى أننا لا نتوفر حاليا على أجوبة جاهزة بخصوص السؤال المطروح أعلاه ، لأن النقاش حول طبيعة التشكيلة الاجتماعية المغربية لم يحسم أمره بين السوسيولوجيين والمؤرخين والاقتصاديين(2) . وفي الحقيقة ،فإن الدراسات السوسيولوجية والإثنوغرافية التي أنجزت قبل وأثناء الحماية، وكذلك المنوغرافيات التي تم إنجازها بعد الاستقلال ، لم تجب بشكل دقيق وملائم عن السؤال: ما هي طبيعة المجتمع المغربي؟

ذلك أن غالبية الأجوبة ظلت جزئية واختزالية كما لاحظ ذلك بول باسكون بقوله :"إن أفضل الأعمال اهتمت بالجوانب الجزئية للمجتمع المغربي

---

* أستاذ باحث بالمدرسة العليا للأساتذة، شعبة الفلسفة ، مكناس.

مثلا لم تخرج الدراسات منذ سبعين سنة عن إطار الاهتمام بالقبيلة ، ومنذ حوالي 25 سنة أصبحت الدراسات منصبة على الطبقة العاملة ، ومن النادر أن نجد حاليا دراسات جادة حول نمط الفيودالية الموجودة بالمغرب ذلك أن المجتمع المغربي لم يدرس في كليته سوى بطريقة جد سطحية وغير متكاملة"(3).

على مستوى آخر ، فإن الأبحاث المنجزة قبل وبعد الاستقلال ، قد ركزت اهتمامها أساسا على التشكيلة السوسيو-اقتصادية وعلى التدرج الاجتماعي. وقد طرحت في هذا الإطار أسئلة عديدة تتناول نمط التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمغرب، مثلا : هل يعتبر المجتمع المغربي شبه إقطاعي أو ما قبل رأسمالي أو رأسمالي ؟ وهذا يسمح أيضا بإثارة العلاقة بين نسق التدرج الاجتماعي ونسق السلطة. إن الدراسات التصنيفية للمجتمع المغربي قد اصطدمت على الدوام بتعقد وغنى الأنماط الاجتماعية المتنوعة إقليميا وجهويا. وقد أشار عبد الكبير خطيبي بهذا الصدد ، إلى وجود ثلاث مقاربات للمجتمع المغربي في مرحلة ما قبل الاستعمار. وتعتبر هاته.المقاربات كمشاريع نظرية تهدف إلى تناول المجتمع المغربي من منظور شمولي ، غير أنها تتضمن ثغرات وتقف عند حدود لا يمكن تجاوزها لفهم طبيعة هذا المجتمع. ويتعلق الأمر بالنموذج الخلدوني والماركسي والانقسامي، وهي نماذج متباعدة ومختلفة فيما بينها، لأن كل نموذج يعتمد على منطقه الخاص به : فالنموذج الأول يعتمد على المنطق الأرسطي، ويعتمد النموذج الثاني على المنطق الديالكتيكي أما الثالث فيقوم على المنطق الكانطي(4) .

إن مفهوم التاريخ عند ابن خلدون يظل حبيس رؤية ثيولوجية وتليولوجية (غائية) مقترنة بنظرية الزمن الدائري حيث تكون الصيرورة تكرارية، فتاريخ الدول مثلا محدد بشكل غائي وهو يتكرر باستمرار. ويعتبر ابن خلدون بأن القوة المحركة للتاريخ هي العصبية التي تستمد قوتها من خلال لحمة النسب القائم على الزواج من داخل القبيلة، وبفعل هاته اللحمة، يتحقق نسق من التخالفات بين الأسر المتضامنة والمتحدة فيما بينها داخل القبيلة، ويكون ذلك أساسا لإقامة السلطة السياسية. هكذا يقدم نسق التنظيم القبلي وخصوصا مبدأ العصبية ، التفسير التاريخي لتطور المجتمع المغربي، غير أن مبدأ العصبية ، وكما يؤكد عبد الله العروي، أصبح مفهوما غير ذي فعالية في أيامنا هذه فهو أكثر ما يكون ظاهرة مستقرأة منه كصلة محددة :"فالنظام القبلي في جميع مظاهره وبكل منظوماته المتفرعة ، يجب أن يوصف في اللحظة التي ظهر فيها التاريخ، أو عاود ظهوره، أي بعد الغزو الروماني ، لا أن يتخيل كمنظومة أساسية يصدر عنها التاريخ. إن أهمية النظام القبلي الممتد في ماضي بلدان المغرب لا تتمثل في كونه أساسا لتطور أو لتجميد ، بل لكونه الجواب المخلوق أو الاستئناف الجدلي (وهما سيان في نهاية الأمر) لانسداد الأفق التاريخي.ومن هنا مظهره المزدوج : كاستمرارية ودفاع عن الذات وكتعلق تقليدي وكمرحلة انتقالية"(عبد الله العروي:

"تاريخ المغرب"، مرجع مذكور ، ص: 64) "(5). مقابل النظرية الخلدونية تتموقع النظرية الماركسية ضمن تصور جدلي يقر بفعالية الصيرورة التاريخية وبأهمية الممارسة الإنسانية:"فحيث يرمي ماركس إلى محو النظام الترتيبي الرأسمالي عن طريق اجتثاث القيم التي يرتكز عليها هذا النظام، ينتقد ابن خلدون مراتب المجتمع العربي والرؤية الأرستقراطية للبنية الاجتماعية ، ولكنه يبرر وجودها. وبينما يتنبأ ماركس بانتهاء استغلال الإنسان كمرحلة ختامية لهذا التاريخ، يستشهد الآخر بغائية دائرية متكررة، وأخيرا يتمثل التعارض في فتور ابن خلدون تجاه التفاؤل المناضل عند ماركس"(6). إن الدراسات الماركسية الخاصة بالمجتمع المغاربي قبل وبعد الاستعمار، ستركز على عامل "الصدمة الاستعمارية" التي تعتبر كعنصر أساسي في انتقال هذا المجتمع من النسق القبلي المتدهور إلى التنظيم الرأسمالي المعقلن. وقد أخضعت هاته الدراسات بنية البلدان المغاربية إلى تصنيفات إنتاجية، قريبة من نمط الإنتاج الآسيوي الذي حدد عناصره الأولية كل من ماركس وانجلز(7) . هكذا، وعلى سبيل المثال لا الحصر يتحدث إيف لاكوست Y. Lacoste عن نمط إنتاج "اصطناعي"، اعتبر كذلك، لأن هشاشة الاقتصاد المغاربي الوسيط القائم أساسا على التجارة، لم تسمح بتشكل برجوازية كان بإمكانها أن تتيح لبلدان المغرب الانتقال من بنية قبل رأسمالية إلى بنية رأسمالية. ومع ذلك، يظل هذا المجتمع قريبا من نمط الإنتاج الآسيوي، ما دام نمط الإنتاج المسيطر يتميز بالخصائص التالية:

1) ــ إدماج غالبية السكان في مجموعة من العشائر القروية أو القبلية المكتفية بذاتها أو التي على وشك تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2) ــ وجود أقلية محظوظة ينال أعضاؤها أرباحا مهمة دون أن يكون لهم حق الملكية الخاصة لوسائل الخاصة لوسائل الإنتاج ،(إيف لاكوست ،"ابن خلدون" باريس 1966 ، ص: 37)(8).

غير أن تحليلات لاكوست تظل مع ذلك محدودة أمام تعقد وتشابك البنيات المجتمعية بالمغرب. وتبرز محدوديتها بالخصوص في صعوبة تحليل الصراع الاجتماعي والطبقي (انتفاضات الفلاحين ، الصراع بين المخزن والقبائل، الصراع بين المخزن والأرستقراطية المكونة من رؤساء القبائل ومن الأسر الكبيرة التي تعتمد على الروابط الدموية ونظام الأحلاف للاستيلاء على السلطة)، وفي صعوبة ضبط قوى وعناصر اللعبة الاقتصادية داخل النسق القبلي ، لذلك فإن نمط الإنتاج الآسيوي يبدو غير ملائم لتحديد طبيعة المجتمع المغربي. كذلك الأمر بالنسبة لمفهوم ما قبل الإقطاع"لأن نمذجة أنماط الإنتاج التي وضعها ماركس ، كانت أداة للعمل مطابقة لدرجة المعرفة التي توفرت له عن المجتمعات غير الأوربية ، ومن الضروري إعادة النظر في هذا النمط النموذجي ، وتأكيده بواسطة تحليل أكثر تمايزا ، ومقابلة التحليلات المختلفة مع الماركسية هي التي تجعل بالإمكان فهم المراتب الاجتماعية لما قبل الاستعمار في أفق تاريخي كبير"(9).

هناك إذن دعوة لإعادة النظر في تحليلات المنظومتين: الخلدونية والماركسية نظرا لقصورهما عن تحليل النظام الداخلي للقبائل وعن تفسير الانتقال من الأشكال الأولية للتدرج الهرمي إلى البنية الطبقية للمجتمع، وهو ما ستحاول النظرية التجزيئية القيام به فإلى أي حد ستنجح في مهمتها ؟. يمكن اعتبار الأنثروبولوجي الإنجليزي إرنست جلنر E.. Gellner أول من طبق النظيرة التجزيئية كنموذج للتحليل في دراسة قبائل الأطلس الكبير والأوسط:"ويقينا منه بأن جميع قبائل إفريقيا الشمالية تجزيئية ، فهو يجزم بأن قوانين التجزيئية هي وحدها الكفيلة بالتفسير المناسب الكامل لكل الآليات المتحكمة في هذه المجتمعات، ويرى كذلك أن الأبحاث الفرنسية حول حياة البربر السياسية أصابها نقص كبير بسبب غياب فكرة البنية القبلية التجزيئية لديها ... كما ينتقد نظرية اللف التي كان روبير مونتاني R. Montagne يعتقد أنها القاعدة الأساسية للتنظيم السياسي لدى سكان الجبال المستقرين"(10). وترجع أولى التحديدات النظرية للتجزيئية إلى كل من دور كهايم وإيفانس بريتشارد اللذين حاولا دراسة النظام القبلي باعتباره تجزيئيا. ففي إطار حديثه عن مجتمعات "القبائل" بالجزائر سيقرر دور كهايم ضمن كتابه"في تقسيم العمل الاجتماعي"، ما يلي :"نقول عن هذه المجتمعات بأنها تجزيئية للدلالة على أنها مكونة عن طريق تكرار تجمعات متماثلة وشبيهة بحلقات العمود الفقري، ومن هذا التجمع الأولي تنشأ العشيرة ،لأن هذا اللفظ يعبر جيدا عن الطبيعة المختلطة للعشيرة التي هي عائلية وسياسية في نفس الوقت. إنها عائلية باعتبار أن جميع الأعضاء المكونين لها يعتبرون أنفسهم بمثابة أقرباء، وهم في الواقع تجمعهم وحدة الدم"(11) ويضيف في موضع آخر قائلا :"ليكون التنظيم التجزيئي ممكنا، لابد في الآن نفسه من أن تتشابه الأجزاء، وبدون هذا التشابه لا يمكنها أن تتحد ، وأن تتباين ، وبدون هذا التباين سيضيع بعضها في بعض وينتهي بها المطاف إلى التعايش (12).

هكذا تعتبر المنظومة التجزيئية بمثابة لعبة شطرنج، فهي بنية تتوفر فيها الأجزاء المختلفة على خاصية التجانس واللاتجانس،هاته الخاصية التي حددها بريتشارد بقوله:"إن النظام القبلي المميز للبنيات التجزيئية بصفة عامة هو نظام تعارضات متوازنة ولا يمكن كذلك أن تكون السلطة في القبيلة ممركزة. فالسلطة موزعة عند كل نقطة من البنية القبلية، والسلطة السياسية تقتصر على الحالات التي تكون فيها القبيلة أو قطاع منها في حالة تحرك جماعي ، بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون هناك أية سلطة مطلقة ممنوحة لشيخ واحد من القبيلة ، ما دامت القاعدة الأساسية لبنية القبيلة هي التعارض بين قطاعاتها"(13).

وسيثمن جلنر هاته القولة مؤكدا بأنها تلخص الكيفية التي تنتظم بها القبائل التجزيئية، كما سيحدد الشروط التي ينبغي توفرها بالنسبة للنظام التجزيئي ، وهي كالتالي:

1) ــ انعدام أي تجميع للسلطة بين يدي شخص واحد بصفة عامة .
2) ــ الغياب التام للمؤسسات السياسية المتخصصة.
3) ــ التوزيع المتوازن للسلطة بين مختلف المجموعات وعلى جميع المستويات وهذا يكفي لضمان استتباب النظام.
4) ــ تبقى وحدة وتلاحم المجموعة مستمرين بفعل الخوف الدائم من الأخطار الخارجية.
5) ــ تتخذ البنية مظهرين : الأول (وهو ممثل بسلسلة من الدوائر متداخلة وموحدة المركز) يبرز عندما يعتبر الفرد من خلال علاقاته مع مختلف المجموعات المحيطة به ، والثاني (وهو يمثل بشجرة النسب) يظهر حينما تكون المجموعة برمتها هي المأخوذة بعين الاعتبار(14).

إن عملية الانصهار والانفصام ضمن اللعبة التجزيئية ، تحول دون ظهور الترتيب الهرمي (تدرج فئوي وطبقي) ، ولهذا يبدو التوازن داخل القبيلة منفلتا من تاريخ المجتمع العام ، وكأن القبيلة كيان معزول عما حوله لا يخضع لسيرورة الارتباط والسيطرة . ونحن نعلم بأن الدولة المركزية قد تدخلت أحيانا عديدة، وعلى مدى تاريخ المغرب، في التنظيم القبلي ، مساهمة بذلك في تقسيم القبائل أو تغيير مواقعها. وقد أكد جلنر هذا الأمر بنفسه عندما اعتبر بأن ما يوحد القبيلة المغاربية :"هو قبل كل شيء إرادة الاستقلال تجاه السلطة المركزية، لكن كل شيء يتغير عندما تتدخل الدولة العصرية وتحتكر لنفسها العنف المشروع"(15) فقوة الدولة (المخزن) تربك التنظيم المفترض فيه أنه تجزيئي ، وذلك باعتماد العنف العسكري أثناء عملية التدخل ، إضافة إلى ذلك، فإن اختلال التوازن يمكن أن يظهر حتى في داخل حلف أو قبيلة من أجل امتلاك السلطة. كما أن باستطاعة المخزن أن يتحالف مع قبائل ضد أخرى(16).

إن هذه الملاحظات تلتقي مع ما توصل إليه السوسيولوجي المغربي بول باسكون حينما أقر بأن القبيلة في شمال إفريقيا الحديث (القرن 19 و20) ليست تجزيئية إلا حين ننسى وجود عائلات وأنساب في الأسفل ووجود سلطة المخزن في الأعلى وهي ليست تجزيئية لا في المجتمع الصغير ولا في المجتمع الكبير، فالتجزيئية هي في الواقع شكل للهروب أمام وشك الاستيلاء على السلطة القايدية في مستوى وسيط بين النسب والدولة الممركزة"(17) ، ويمكننا أن نضيف بأن الأمر يتعلق بتصور مجرد أو بتعميم يراد تطبيقه على واقع (وهو التنظيم القبلي) ، لا تتناسب معطياته مع الأجوبة التي يقدمها هذا التعميم.

وبخصوص المغرب الحالي ، فإن المنظومة التجزيئية ستختار لنفسها مجالا محددا وهو مجال الأنثروبولوجية السياسية ، لتناول الأوضاع الاجتماعية والسياسية لمغرب ما بعد الاستقلال.

وتبدو أطروحات ريمي لوفو ضمن كتابه"الفلاح المغربي مدافع عن العرش"(باريس 1976) وجون واتربوري ضمن مؤلفه "أمير المؤمنين، النظام الملكي ونخبته"(باريس 1976) ، ذات أهمية في هذا الإطار، حيث سيتم تعويض المصطلحات المستعملة لمقاربة التنظيم القبلي مثل : الأجزاء ، العشائر ، القبائل، روابط الدم الأنساب ،بمصطلحات أكثر إجرائية على المستوى السياسي مثل: النخبة ، الطبقات الاجتماعية ، الزبونية إلخ...والحال، أن النظرية التجزيئية لم تستطع تناول تعقد الواقع السياسي المغربي بشكل ملائم لأنها ظلت سجينة نموذج نظري مجرد يسقط مفاهيمه على معطيات هذا الواقع بدل تفسيرها وفهمها.

وكما لاحظ ؤوني جاليسو R. Gallissot بصدد مؤلف واتربوري: " فإن الأمر يتعلق بنسخة باهتة من كتاب الأمير ... ذلك أن النظرية التجزيئية تحيل إلى الدولة المغربية التي حددت مواصفاتها من طرف الاستعمار، بدل أن تحيل إلى المغرب العميق، مغرب الأنساب المتجذرة . هكذا يتم خلق نوع من التوافق بين الزبونية والسلطة الشخصية، وتصبح التجزيئية مجرد غياب للعلاقات الديموقراطية مجرد إقصاء للمجتمع السياسي"(18).

ألا يمكننا والحالة هذه، اعتبار النظرية التجزيئية مجرد وهم إيستيمولوجي كما يقر بذلك عبد الكبير خطيبي ؟ أو خطاطة مجردة غير قادرة على استيعاب الواقع الاجتماعي ، وخصوصا واقع التدرج الطبقي وتأثيراته على اللعبة السياسيية ؟.

إن النماذج النظرية المعروضة أعلاه، تطرح بحدة مشكل نمذجة الواقع الاجتماعي المغربي ، وقد قدم باسكون في هذا الإطار ، تصورا حاول من خلاله تجاوز ثغرات النماذج السابقة ، وبناء منظور تحليلي أكثر صلاحية لمقاربة المجتمع المغربي المعقد والمركب. وحسب باسكون ، فإن هناك أنماطا إنتاجية عديدة تتنافس على أرض الواقع وتساهم في تشكيله ، ويتعلق الأمر بالنمط الأبوي والقبلي والرأسمالي ، بل والاشتراكي الموجود على مستوى الإيديولوجيا والتنظيم السياسي وقد اقترح باسكون التعريف التالي للمجتمع المغربي المركب:"من الناحية السوسيولوجية، فإن المجتمع المغربي الحالي يعتبر مجتمعا قايديا مخزنيا ، يهيمن على النمط القبلي كما يهيمن على النمط الأبوي الذي اقتصرت سيطرته على مجال الأسرة ووضعية المرأة ، لكن النمط القايدي خاضع بدوره للرأسمالية الدولية في مجال الإنتاج والتبادل"(19) ويسمح لنا هذا التعريف بإثارة ملاحظتين أساسيتين:

ـ أولاهما أنه لا يوجد نمط إنتاجي مهيمن في الواقع ، وعلى سبيل المثال فإن مؤسسات وسلطة الدولة لا يمكن أن تختزل ضمن نمط الإنتاج الفيودالي أو الرأسمالي .

ـ ثانيهما أن هناك اتساعا متزايدا لحجم التناقضات بين نمو القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية من جهة، وبين تطور المؤسسات والعلاقات الاجتماعية من

جهة أخرى. وتبرز هاته التناقضات لعبة المكونات الاجتماعيـــة والتاريخيـــة ، أي مكونات الواقع الاجتماعي المغربي المتضمن لعلاقات تناقضية.

وتتحدد مقولات هاته العلاقات "الجدلية" حسب باسكون عبر ثلاث مســتويات : مستوى أفقي وآخرعمودي وثالث شمولي :"هكذا تتحدد العلاقة أفقيا بين كل مسـتوى من مستويات التشكيلات الاجتماعية وتتحدد عموديا بين مختلـف مســتويات نفـس التشكيلة الاجتماعية. أما من الناحية الشــمولية ، فإنــها تتحـدد بيـن التشـكيلات الاجتماعية نفسها"(20).

مثلا : يمكننا أن نحدد التناقض على المستوى الشمولي بين المجتمع الصنـاعي والرأسمالي والمجتمع الفيودالي ، كما يمكن أفقيا ، تحديد التنـــاقض بيـن القـانون الوضعي والشرع والعرف ، مثلما يمكن تحديد التناقض عموديا بيـن مكـون مـن مكونات علاقات الإنتاج وآخر من مكونـــات العلاقـات الاجتماعيـة والسياسـية والقانونية إلخ ...

وعلى هذا الأساس ، فإن مكونات الواقع الاجتماعي التي تـم رصدهـا عـبر مستويات مختلفة ، تدخل في عملية تنافس وصراع ، تتجلى عبرها ظواهر المقاومـة والقطيعة والمثاقفة. وسواء تعلق الأمر بجانب القيم أو بالجانب السلوكي ، فإننا نجـد أنفسنا أمام وضعية مركبة وإشكالية ، يبدو فيها التلاؤم بين المظـــاهر الاجتماعيـة المتصارعة أمرا صعبا ، كما يظهر فيها "التجاذب" بين قوى الاســتمرارية وقـوى التغير ، خصوصا داخل بنية الأسرة ، كمعطى معقد.

الهوامـــش:

1)- George Balandier, Anthropo-logiques, librairie générale Française, 1985, Chapitre IV : Tradition, conformité, historicité, pp : 203 - 248.

2) ـــ نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، أعمال عبد الكبير خطيبي حول الدولة والتـــدرج الاجتمـــاعي والطبقـــات الاجتماعية.

In , Etudes sociologiques sur le Maroc, publication du B.E.S.M. Rabat 1971.

وأعمال بول باسكون حول تشكل المجتمع المغربي. in , Etudes rurales , S.M.E.R. Rabat 1980

و أعمال عبد الله العروي حول تاريخ المغرب وخصوصا أطروحته الهامة :

1830 – 1912, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocaine, Maspero 1977.

وأيضا المؤلف الهام لإدريس بنعلي : Le Maroc pré-capitaliste, S.M.E.R? Rabat 1983.

3) - Paul Pascon: « Etudes rurales" , op. cit. P : 197.

4) ـــ عبد الكبير خطيبي :"النقد المزدوج" ، دار العودة ، بيروت 1980 ، ص: 199.

5) ـــ ذكره خطيبي : المرجع السابق ، الصفحات : 181 و 182.

6) ـــ عبد الكبير خطيبي ، نفس المرجع ، ص: 180.

7) ـــ يشير ماركس بصدد دراسته لنظام الملكية العقارية بالجزائر أثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي، إلى أن المجتمع الجزائري ذو نمط قائم على ملكية عشائرية تنفي كل إمكانية لظهور الإقطاعية. لذا فإننا نكون أمام مجتمع يمثل صنفا من أصناف نمط الإنتاج الآسيوي وستكون الجماعة المستوطنة الاستعمارية هي الطبقة المحركة التي ستنقل الجزائر من النظام القبلي المتدهور إلى نظام المجتمع الرأسمالي.

CF : Sur les sociètés précapitalistes (Marx – Engels – lenine) , ed , sociales, Paris, 1970.

8) ـــ ذكره خطيبي ، نفس المرجع السابق، ص: 185.

9) ـــ نفس المعطيات ، ص: 189.

10) ـــ علي صدقي أزايكو :"حول النظرية التجزيئية مطبقة على المغرب" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، العدد 14 ، 1989 ، ص: 9.

11) ـــ ذكره خطيبي ، مرجع مذكور ، ص: 190.

12) ـــ نفس المعطيات ونفس الصفحة.

13) - E. Gellner : "Système tribal et changement social en Afrique du nord" Annales de marocainessociologie, 1969, p : 4.

14) ـــ علي صدقي أزايكو: نفس المعطيات ، الصفحات :10 و 11.

15) - Paul Coatalen : "Compte rendu d'une conférence de Gellner sur la notion de segmentarité", Annales marocaines de sociologie Rabat 1968, p : 193.

16) ـــ عبد الكبير خطيبي : مرجع مذكور ، ص: 193.

17) ـــ نفسه ، ص: 196.

18) - René Gallissot : "Sociétés segmentaires et violence politique", cahiers de la méditerranée, actes des journées d'études Bendor , 5,6,7, Mai 1977, p : 45.

19) - Paul Pascon : "Etuderurales", P : 206.

20) - Ibidem . p : 208.